مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل و الحريات برسم السنة المالية 2015

مشروع نجاعة الأداء

نموذج لسنة 2015

الجزء الأول:
تقديم وزارة العدل والحريات

1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة

تعتبر السلطة القضائية دعامة أساسية لتوطيد الثقة والمصداقية في المؤسسات، وتحتل مكانة مركزية في كل بناء ديمقراطي.

ومن أجل تحقيق هذه التطلعات، انخرط المغرب منذ سنة 2012 في إصلاح شامل وعميق لمنظومة عدالته.

وقد توجت الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الإصلاح بتوصيات تشكل الأساس لتحقيق ستة أهداف استراتيجية رئيسية تتمثل في:

1) توطيد استقلال السلطة القضائية:

يعتبر هذا المحور أحد أهم أهداف إصلاح منظومة العدالة، ويرمي إلى ضمان مقومات استقلال القضاء، وكفالة لحسن سير العدالة، وتكريس حق المواطنين في الاحتماء بالقضاء المستقل المنصف والفعال.

2) تخليق منظومة العدالة:

يعد تخليق منظومة العدالة من أهم المداخل الأساسية لتحصين هذه المنظومة من مظاهر الفساد والانحراف، لما لذلك من آثار على تعزيز ثقة المواطن فيها، وتكريس دورها في تخليق الحياة العامة، ودعم وإشاعة قيم ومبادئ المسؤولية والمحاسبة والحكامة الجيدة.

3) تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات:

يرتبط تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات بمراجعة السياسة الجنائية وبإصلاح سياسة التجريم والعقاب، بدء من ملاءمة القانون الوطني مع الدستور والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الجريمة وبحقوق الإنسان، وانتهاء باتخاذ تدابير تشريعية لضمان المحاكمة العادلة، والارتقاء بأداء العدالة الجنائية.

4) الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء:

يهدف الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء وتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة، إلى توفير عدالة قريبة وفعالة في خدمة المتقاضين، من خلال تطوير التنظيم القضائي، وعقلنة الخريطة القضائية، والرفع من نجاعة الأداء القضائي، وتبسيط المساطر، وجودة الأحكام والخدمات القضائية، إعمالا لمقتضيات الدستور المتعلقة بحقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة.

5) إنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة

يهم إنماء القدرات المهنية لكل مكونات منظومة العدالة، من قضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط، والمهن الأخرى المساعدة للقضاء، وذلك من خلال تحسين شروط الولوج إلى هذه المهن، وتوفير مؤسسات قادرة على تأهيل مختلف العاملين في هذه المنظومة، وضمان جودة التكوين الأساسي والتكوين المستمر، وتوسيع مجال التكوين المتخصص، وكذا تقوية القدرات المؤسساتية للمهن القضائية والقانونية، ودعم آليات تعزيز ثقة المواطن في هذه المهن.

6) تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها:

تقتضي عصرنة أساليب الإدارة القضائية معالجة جوانب هيكلية وتنظيمية في هذه الإدارة، تمكنها من تسهيل أداء القضاء لمهمته على الوجه الأكمل، وتلبية حاجيات المواطنين بنجاعة وفعالية؛ وذلك عبر النهوض بالبنية التحتية للمحاكم لتوفير ظروف ملائمة للعمل والاستقبال، وتحديث أساليب الإدارة القضائية، مع ارتكازها على استخدام التكنولوجيا الحديثة، كخيار استراتيجي، من أجل تحقيق العدالة الرقمية، والحوسبة الشاملة للإجراءات والمساطر القضائية.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2015:

النفقات	مشروع قانون المالية لسنة 2015	المجموع	قانون المالية 2014	مشروع قانون المالية لسنة 2015/ قانون المالية لسنة 2014
	الميزانية العامة			
الموظفون	3 758 484 000.00	3 758 484 000.00	3 421 140 000.00	9.86 %
المعدات والنفقات المختلفة	385 333 000.00	385 333 000.00	321 783 000.00	19.74 %
الاستثمار	306 450 000.00	306 450 000.00	230 000 000.00	33.23 %
المجموع	4 450 267 000.00	4 450 267 000.00	3 972 923 000.00	12.01 %

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2015 حسب البرامج وحسب المشروع أو العملية:

برامج الوزارة	الميزانية العامة			المجموع (الميزانية العامة)	قانون المالية لسنة 2014	% مشروع قانون المالية لسنة 2015/ قانون المالية لسنة2014
	فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار			
دعم فعالية الأداء القضائي	3 758 484 000.00	33 774 400.00		4 450 267 000.00	3 972 923 000.00	**12.01%**
السياسة القضائية		17 008 000.00	3 950 000.00			
المواكبة والقيادة		334 550 600.00	302 500 000.00			
المجموع		385 333 000.00	306 450 000.00			

برامج ومشاريع أو عمليات** الوزارة		الميزانية العامة		
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار
برنامج 1 : دعم فعالية الأداء القضائي	1.1 دعم فعالية الأداء القضائي في الميدان المدني	3 758 484 000.00	8 500 000.00	
	2.1 دعم فعالية الأداء القضائي في الميدان الجنائي		25 274 400.00	
برنامج 2: السياسة القضائية	1.2 السياسة القضائية والتنظيمية		16 008 000.00	**3 950 000.00**
	2.2 الولوج إلى العدالة		1 000 000.00	
برنامج 3: المواكبة والقيادة	1.3 تدبير الوسائل والموارد		29 460 000.00	
	2.3 دعم الإدارة المركزية والمحاكم		305 090 600.00	**302 500 000.00**
المجموع			385 333 000.00	**306 450 000.00**

4. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2015-2017

2017 إسقاطات	2016 إسقاطات	2015 مشروع قانون المالية للسنة	2014 قانون المالية للسنة	2013 قانون المالية للسنة	2012 قانون المالية للسنة	
		4 143 817 000.00	3 742 923 000.00	3 442 043 000	3 122 673 000.00	**نفقات التسيير**
		3 758 484 000.00	3 421 140 000.00	3 120 260 000	2 810 673 000.00	**نفقات الموظفين**
		385 333 000.00	321 783 000.00	321 783 000.00	312 000 000.00	**نفقات المعدات والنفقات المختلفة**
			4 036 393 000.00	3 725 513 000.00	3 298 643 000.00	**الميزانية العامة (بما فيها الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والمبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة و التحويلات إلى المؤسسات العمومية)**
		900 000.00	900 000.00	900 000.00	900 000.00	**الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**
		400 000 000.00	292 570 000.00	302 570 000.00	175 070 000.00	**المبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة**
		20 000 000.00	20 000 000.00	20 000 000.00	20 000 000.00	**تحويلات إلى المؤسسات العمومية**
		306 450 000.00	230 000 000.00	324 000 000.00	324 000 000.00	**نفقات الاستثمار**
			107 430 000.00	97 430 000.00	104 930 000.00	**المبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة**
			4 373 823 000.00	**4 146 943 000.00**	**3 727 573 000.00**	**المجموع**

الجزء الثاني:

تقديم برامج الوزارة أو المؤسسة

برنامج رقم 1 : دعم فعالية الأداء القضائي

1. استراتيجية البرنامج: دعم فعالية الأداء القضائي

أ. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يدخل تنفيذ هذا البرنامج ضمن الاستراتيجية الرامية إلى الرفع من نجاعة الأداء القضائي، من خلال تبسيط المساطر وجودة الأحكام والخدمات القضائية وتسريع إجراءات البت في القضايا وترشيد الطعون من قبل النيابة العامة، وتقليص الطعون ضد الأحكام الصادرة بشأن القضايا البسيطة، واحترام سلطة الأحكام القضائية وضمان تنفيذها وتسريع مساطر التنفيذ وضبط وتسريع إجراءات التبليغ ، وترتكز استراتيجية هذا البرنامج على محورين :

- ✓ المحور الأول: دعم فعالية الأداء القضائي في الميدان المدني؛
- ✓ المحور الثاني: دعم فعالية الأداء القضائي في الميدان الجنائي؛

ب. مسؤول البرنامج

- ✓ مديرية الشؤون المدنية؛
- ✓ مديرية الشؤون الجنائية.

ت. المتدخلون في القيادة

- ✓ مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات؛
- ✓ مديرية الموارد البشرية؛
- ✓ مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

2. أهداف و مؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج:

الهدف 1 : تصفية القضايا المسجلة في الميدان المدني

المؤشر 1. نسبة تصفية القضايا المسجلة حسب درجة التقاضي ونوعية المحاكم في المادة المدنية و التجارية و الإدارية :

1 نسبة تصفية القضايا المسجلة بالمحاكم الابتدائية في المادة المدنية و التجارية و الإدارية ؛

الوحدة	الإنجاز 2013	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
النسبة	99,73%	101,33%	102,73%			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال احتساب عدد القضايا التي تمت تصفيتها بالمحاكم الابتدائية في الميدان المدني خلال السنة مقارنة بعدد القضايا المسجلة المتراكمة بنفس المحاكم الابتدائية في الميدان المدني.

مصادر المعطيات:

مديرية الشؤون المدنية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

بلوغ القيمة المنشودة مشروط بتوفر القضاة والموظفين، في انتظار تفعيل مقتضيات ميثاق منظومة إصلاح العدالة وخاصة إعمال المحكمة الالكترونية.

تعليق:

يتبين من خلال المؤشر المقدم، أن الجهود مبذولة لتصفية الملفات الرائجة والمخلف، كما أن هذا المؤشر قابل للتطور إذا ما توفرت الشروط المتمثلة في الموارد البشرية وتبسيط المساطر.

2.1 نسبة تصفية القضايا المسجلة بمحاكم الاستئناف في المادة المدنية و التجارية و الإدارية ؛

الوحدة	الإنجاز 2013	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
النسبة	% 91.81	% 93.67	% 95.18			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال احتساب عدد القضايا التي تمت تصفيتها بمحاكم الاستئناف في الميدان المدني خلال السنة مقارنة بعدد القضايا المسجلة المتراكمة بنفس محاكم الاستئناف في الميدان المدني.

المعطيات:

مديرية الشؤون المدنية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

بلوغ القيمة المنشودة رهين بتوفر القضاة والموظفين في انتظار تفعيل مقتضيات ميثاق منظومة إصلاح العدالة وخاصة إعمال المحكمة الالكترونية.

تعليق:

يتبين من خلال المؤشر المقدم، أن الجهود مبذولة لتصفية الملفات الرائجة والمخلف، كما أن هذا المؤشر قابل للتطور إذا ما توفرت الشروط المتمثلة في الموارد البشرية وتبسيط المساطر.

الهدف2. : الرفع من تنفيذ الأحكام وتطويرها في في المادة المدنية و التجارية و الإدارية.

المؤشر.1. نسبة التنفيذ مقارنة بالطلبات المقدمة في المادة المدنية و التجارية و الإدارية:

الوحدة	الإنجاز 2013	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
النسبة		% 66.23	% 66.67			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال احتساب القضايا التي تم تنفيذها في الميدان المدني مقارنة بمجموع الطلبات المقدمة في الموضوع.

مصادر المعطيات:

مديرية الشؤون المدنية .

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

إن تحقيق هذا المؤشر رهين بتوفر الإمكانيات الضرورية وبتشارك مع السلطات المحلية ومساعدي القضاء .

الهدف 3: تصفية القضايا المسجلة في الميدان الجنائي

المؤشر.1: نسبة تصفية القضايا المسجلة في الميدان الجنائي:

1.1: نسبة تصفية القضايا المسجلة بالمحاكم الابتدائية في الميدان الجنائي:

الوحدة	الإنجاز 2013	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
النسبة	% 100.64	% 101.04	% 103.08			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال احتساب عدد القضايا التي تمت تصفيتها بالمحاكم الابتدائية في الميدان الجنائي خلال السنة مقارنة بعدد القضايا المسجلة المتراكمة بنفس المحاكم.

مصادر المعطيات:

مديرية الشؤون الجنائية والعفو.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

إن تطور هذا المؤشر متوقف على توفير القضاة والموظفين والإمكانيات اللوجيستيكية الضرورية.

تعليق:

يتبين من خلال المؤشر المسجل أن المحاكم الابتدائية تبذل جهودا كبيرة لتصفية القضايا، سواء الرائجة أو المخلفة في الميدان الجنائي ويمكن لهذا المؤشر أن تتطور إذا توفرت الموارد البشرية المتخصصة والدعم اللوجستيكي.

2.1 : نسبة تصفية القضايا المسجلة بمحاكم الاستئناف في الميدان الجنائي

الوحدة	الإنجاز 2013	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
النسبة	% 108.14	% 113.46	% 114.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال احتساب عدد القضايا التي تمت تصفيتها بمحاكم الاستئناف في الميدان الجنائي، خلال السنة مقارنة بعدد القضايا المسجلة المتراكمة بنفس المحاكم.

مصادر المعطيات:

مديرية الشؤون الجنائية والعفو.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

إن تطور هذا المؤشر رهين بتوفير القضاة والموظفين وإعمال مقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة .

تعليق:

يتبين من خلال المؤشر المقدم أن الجهود مبذولة لتصفية الملفات الرائجة والمخلف، كما أن هذا المؤشر قابل للتطور إذا ما توفرت الشروط المتمثلة في الموارد البشرية وتبسيط المساطر.

برنامج رقم 2 : السياسة القضائية

1. استراتيجية البرنامج: السياسة القضائية

أ. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة:

يمثل هذا البرنامج تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، وذلك مرتبط بمراجعة السياسة الجنائية وباتخاذ تدابير تشريعية لضمان المحاكمة العادلة والارتقاء بأداء العدالة عبر تحديث الآليات لتقريب القضاء من المواطنين، وذلك من خلال التركيز على محورين أساسيين:

- ✓ تطوير السياسة القضائية والتنظيمية؛
- ✓ تسهيل الولوج إلى العدالة.

ب. المتدخلون في القيادة

- ✓ مديرية التشريع؛
- ✓ مديرية الشؤون المدنية ؛
- ✓ مديرية الشؤون الجنائية والعفو؛
- ✓ مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

ت. أهداف ومؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج

الهدف 1. تحديث وتبسيط الإطار القانوني والخدمات القانونية

المؤشر.1. عدد النصوص التشريعية أو التنظيمية التي تم إعدادها أو تعديلها:

المؤشر 1.1. عدد النصوص التشريعية أو التنظيمية التي تم إعدادها أو تعديلها في الميدان الجنائي:

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
عدد	2	3			

لسنة 2014:

- القانون رقم 15.14 القاضي بتغيير وتتميم الفصل 475 من مجموعة القانون الجنائي
- مسودة مشروع قانون يقضي بتتميم وتغيير القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية
- مشروع قانون يقضي بتتميم وتغيير أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب
- مسودة مشروع قانون متعلق بتنظيم الطب الشرعي

لسنة 2015:

- مسودة مشروع مجموعة القانون الجنائي

- مسودة مشروع قانون يقضي بتتميم وتغيير القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية
- مسودة مشروع قانون متعلق بتنظيم الطب الشرعي

مصادر المعطيات:

مديرية التشريع

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف هذا المؤشر على المسار التشريعي الذي تأخذه القوانين في الميدان الجنائي، سواء التي تم إعدادها أو تعديلها للمصادقة عليها وصدورها.

تعليق:

تنزيلا لمضامين مقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، فإن الوزارة منكبة على تعديل كل من القانون الجنائي و قانون المسطرة الجنائية في أفق وضعهما في المسار التشريعي من أجل المصادقة عليهما.

المؤشر 2.1 عدد النصوص التشريعية أو التنظيمية التي تم إعدادها أو تعديلها في الميدان المدني؛

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
عدد	14	11			

لسنة 2014:

- القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية
- القانون رقم 1.13 بنسخ وتعويض الباب الثالث المتعلق بمسطرة الأمر بالأداء من القسم الرابع من قانون المسطرة المدنية والمادة 22 من القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية
- القانونين رقم 81.14 ورقم 134.12 بتتميم وتغيير القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة
- القانون رقم 57.12 المتمم بمقتضاه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري
- القانون رقم 109.13 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 16.98 المتعلق بالتبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها
- مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية
- مسودة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة
- مسودة مشروع القانون المتعلق بالتنظيم القضائي
- مسودة مشروع قانون المسطرة المدنية
- مسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم الكتاب الخامس من مدونة التجارة
- مشروع القانون الخاص بتنظيم وكلاء الأعمال محرري العقود ثابتة التاريخ

- مسودة مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الوسيط

لسنة 2015:

- مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية
- مسودة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة
- مسودة مشروع القانون المتعلق بالتنظيم القضائي
- مسودة مشروع قانون المسطرة المدنية
- مسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم الكتاب الخامس من مدونة التجارة
- مشروع القانون الخاص بتنظيم وكلاء الأعمال محرري العقود ثابتة التاريخ
- مسودة مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الوسيط
- مسودة مشروع القانون المتعلق بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان
- مسودة مشروع القانون المتعلق بحق اللجوء
- مسودة مشروع القانون المتعلق بالمصاريف القضائية

مصادر المعطيات:

مديرية التشريع

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف هذا المؤشر على المسار التشريعي الذي تأخذه القوانين في الميدان المدني، سواء التي تم إعدادها أو تعديلها للمصادقة عليها وصدورها.

تعليق:

تنزيلا لمضامين مقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، فإن الوزارة منكبة على تعديل كل من القانون المدني و قانون المسطرة المدنية في أفق وضعه في المسار التشريعي من أجل المصادقة عليه.

المؤشر.2. عدد المساطر والإجراءات التي تم تبسيطها في الميدان الجنائي والمدني:

المؤشر 1.2 عدد المساطر والإجراءات التي تم تبسيطها في الميدان الجنائي؛

الوحدة	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
عدد	**34**			

تضمنت مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية الجديد عدة تدابير وإجراءات الغاية منها تبسيط التدابير المرتبطة بالخصومة الجنائية في جميع مراحلها سواء أثناء البحث التمهيدي أو التحقيق الإعدادي أو أثناء المحاكمة او بعد صدور الحكم، فيما يلي استعراض سريع لاهم الإجراءات التي تم تبسيطها :

1. انتصاب الجمعيات كمطالبة بالحق المدني : إلغاء شرط المدة (المادة 7)؛
2. المعالجة المعلوماتية للمحاضر (م 24)؛
3. تبليغ الضحية والمشتكي بمآل شكايته (م 40)؛
4. الصلح قبل تحريك الدعوى العمومية (م41 و1-41)؛
5. تنظيم عملية التجنيح (م49)؛
6. تبسيط إجراءات تعيين قاضي التحقيق : من طرف الجمعية العمومية للمحكمة التي يعمل بها (م52)؛
7. انتداب الطبيب الشرعي في الأبحاث الجنائية (م77)؛
8. الاستدعاء للمثول أمام قاضي التحقيق: عبر أي وسيلة اتصال تترك أثرا كتابيا (م 117)؛
9. تبسيط إجراءات الاستماع للضحية من طرف قاضي التحقيق : دون وجوب الانتصاب كمطالب بالحق المدني (م 123)؛
10. تبسيط إجراءات الحصول على نسخ من وثائق ملف التحقيق (م 139)؛
11. إجراءات الإفراج بعد منح السراح المؤقت : استئناف النيابة العامة لا يوقف عملية إطلاق سراح المتهم (م 180 و181)؛
12. الاستماع عند السيد قاضي التحقيق : إدماج تقنية الاستماع عن بعد (م 1 – 193)؛
13. تيسير إجراء الصلح امام قاضي التحقيق (م 1-215)؛
14. تبسيط إجراءات المحاكمة عبر إقرار مبدأ وجوب المحاكمة في أجل معقول (م307)؛
15. تبسيط إجراءات الدفاع على مصالح الأحداث وذوي العاهات : يعين لهم محام من طرف المحكمة (م 1-317)؛
16. استدعاء وتبليغ الشاهد: عبر أي وسيلة اتصال تترك أثرا كتابيا (م 325)؛
17. الاستماع من طرف المحكمة: إدماج تقنية الاستماع عن بعد (م5-317)؛
18. تبسيط إجراءات المطالبة بالحق المدني (م350)؛
19. تبسيط إجراءات السند التنفيذي (م377 ومايليها)؛
20. تبسيط وترشيد إجراءات الطعن بالتعرض (م393)؛
21. المداولة في الجنايات: تمكين غرفة من تأخير النطق بالحكم لمدة 15 يوما (م 1-429)؛

22. تبسيط إجراءات المحاكمة الغيابية أمام غرفة الجنايات (م 443 ومايليها)؛
23. تعيين قاضي الأحداث من طرف الجمعية العمومية للمحكمة التي يعمل بها (م 467)؛
24. تبسيط إجراءات محاكمة الأحداث وتكريس مصلحتهم الفضلى (م 1-462)؛
25. تبسيط إجراءات الاستقبال والاستماع للأحداث و إجراء الأبحاث الخاصة بهم من قبل المساعدات الاجتماعيات بخلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمحاكم (م 479 و498)؛
26. تبسيط إجراءات الإحالة بعد النقض : منح محكمة النقض حق التصدي للقضية بعد النقض للمرة الثانية (م557)؛
27. تبسيط إجراءات المراجعة (م 567 ومايليها)؛
28. الإفراج المقيد : تخفيض المدد المتطلبة للحصول عليه (م 622 ومايليها)؛
29. تبسيط إجراءات قضاء العقوبات السالبة للحرية عبر إحداث التخفيض التلقائي للعقوبة (م 691 ومايليها)؛
30. تبسيط إجراءات الحصول على بطاقة السجل العدلي من المحكمة التي يقطن بها المعني بالأمر (م 688)؛
31. تبسيط إجراءات رد الاعتبار القانوني (م 687 ومايليها)؛
32. تبسيط إجراءات رد الاعتبار القضائي : سواء من حيث المدد أو الجهة التي تمنحه (م 691 ومايليها)؛
33. تبسيط وتوضيح إجراءات تسليم المجرمين (م 721 ومايليها)؛
34. تبسيط إجراءات الاستماع عن بعد في إطار التعاون القضائي الدولي (م 3-749 ومايليها).

مصادر المعطيات:

مديرية الشؤون الجنائية والعفو

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على المسار التشريعي الذي سيأخذه مشروع قانون المسطرة الجنائية.

تعليق:

تنزيلا لمقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، ومن أجل تبسيط المساطر فإن وزارة العدل والحريات منكبة على هذا الملف من أجل تحسين الخدمات القضائية وتحقيق النجاعة في الأداء القضائي.

المؤشر 2.2 عدد المساطر والإجراءات التي تم تبسيطها في الميدان المدني والإداري والتجاري؛

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
النسبة	04	05			

المشاريع المبرمجة خلال سنة 2015 وهي:

1. تسهيل مسطرة الترشيح لاجتياز امتحان الأهلية للمحاماة من خلال التسجيل عبر نظام المعلوميات والحصول على استدعاء كذلك بنفس الطريقة.
2. تبسيط المساطر المتعلقة بالاستفادة من المخصصات المالية لصندوق التكافل العائلي، وذلك من خلال:
   - ❖ تقليص الوثائق المدلى بها.
   - ❖ تقليص آجال صرف المخصصات المالية.
3. معالجة الشكايات عبر شبكة الأنترنيت وجواب المعنيين بالأمر بنفس الطريقة بعد توفير تطبيق معلوماتي من طرف مدير الدراسات والتحديث.
4. توفير معطيات ومعلومات حول منتسبي المهن القانونية من محامين وعدول وموثقين ومفوضين قضائيين وخبراء قضائيين وتراجمة مقبولين لدى المحاكم، وذلك بإتاحة الإمكانية لدى المصلحة للاطلاع آليا على جداولهم التي تعدها وتحينها الوزارة سنويا، أو لوائحهم التي تنجزها هيئاتهم المهنية، بعد توفير تطبيق معلوماتي من طرف مدير الدراسات والتحديث.
5. تبسيط بعض المساطر الإدارية المرتبطة بمجال الأعمال تفعيلا لنتائج اجتماعات اللجنة الوطنية المكلفة بمناخ الأعمال خلال سنة 2015.

مصادر المعطيات:

مديرية الشؤون المدنية

تعليق:

تنزيلا لمقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، ومن أجل تبسيط المساطر، فإن وزارة العدل والحريات منكبة على هذا الملف من أجل تحسين الخدمات القضائية وتحقيق النجاعة في الأداء القضائي.

المؤشر.3. نسبة حوسبة المحاكم

المؤشر 1.3 نسبة استعمال النظم المعلوماتية بالمحاكم؛

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 40	% 50			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد المحاكم المتوفرة على النظم المعلوماتية مقارنة بمجموع محاكم المملكة.

مصادر المعطيات:

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على تنفيذ مقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وخاصة في الجانب المتعلق بتفعيل المحكمة الالكترونية.

تعليق:

تنزيلا لمقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة من أجل تحسين خدمة العدالة، فإن وزارة العدل والحريات تعمل على توفير الشروط اللازمة لتفعيل المحكمة الرقمية.

المؤشر 2.3 نسبة الخدمات الإلكترونية المعروضة على المواطنين؛

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 10	% 15			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد الخدمات المعروضة إلكترونيا على المواطنين، مقارنة بمجموع الخدمات المقدمة من طرف المحاكم.

مصادر المعطيات:

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على الجهود المبذولة لتفعيل المحكمة الإلكترونية.

تعليق:

تنزيلا لمقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة من أجل تحسين خدمة العدالة، فإن وزارة العدل والحريات تعمل على توفير الشروط اللازمة لتفعيل المحكمة الرقمية.

المؤشر 3.3 نسبة تبادل المعلومات مع غير المنتمين لوزارة العدل والحريات (مساعدي القضاء والإدارات الأخرى) ؛

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 02	% 10			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد الإجراءات والمساطر المتبادلة إلكترونيا مع مساعدي القضاء غير المنتمين لوزارة العدل والحريات، مقارنة بالعدد الإجمالي لتبادل المعلومات مع هذه الفئة.

مصادر المعطيات:

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

إن تطور هذا المؤشر رهين بتفعيل المحكمة الإلكترونية.

تعليق:

تنزيلا لمقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة من أجل تحسين خدمة العدالة، فإن وزارة العدل والحريات تعمل على توفير الشروط اللازمة لتفعيل المحكمة الرقمية.

الهدف 2: تسهيل الولوج إلى العدالة

المؤشر.1. نسبة تغطية المحاكم بمكاتب الاستقبال:

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 50	% 80	%100		

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد المحاكم المتوفرة على مكاتب الاستقبال مقارنة بمجموع محاكم المملكة.

مصادر المعطيات:

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

إن هذا المؤشر قابل للتطور، وذلك تبعا لما سينجم عن صياغة الخريطة القضائية الجديدة وخاصة في انتظار تنميط المحاكم.

تعليق:

تنزيلا لمقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة من أجل تحسين خدمة العدالة خاصة في الشق المتعلق بتقديم المعلومات، وكذا المساعدة القانونية، فإن وزارة العدل والحريات تعمل على توفير الشروط اللازمة لتفعيل مكاتب الاستقبال بالمحاكم.

المؤشر.2. نسبة تدعيم خلايا استقبال النساء والأطفال ضحايا العنف بالموارد البشرية :

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	%35	%42			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد المحاكم المتوفرة على الموارد البشرية المتخصصة مقارنة بمجموع محاكم المملكة.

مصادر المعطيات:

مديرية الموارد البشرية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يرتبط هذا المؤشر بتدعيم خلايا استقبال النساء والأطفال ضحايا العنف بالموارد البشرية المتخصصة في الميدان.

تعليق:

من أجل ضمان حقوق الفئات الهشة، تواصل وزارة العدل والحريات جهودها باتخاذ عدد من التدابير الرامية إلى استكمال إحداث الخلايا المكلفة بالنساء والأطفال ضحايا العنف بكل محاكم المملكة ومدها بالتجهيزات اللازمة والموارد البشرية الضرورية، حيث تم تعيين مساعدات ومساعدين اجتماعيين جدد لهذه الغاية.

المؤشر.3. عدد خلايا استقبال النساء والأطفال ضحايا العنف المجهزة :

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
عدد	31	57			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد خلايا استقبال النساء والأطفال ضحايا العنف المتوفرة على تجهيزات ملائمة.

مصادر المعطيات:

مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على إحداث فضاءات مخصصة لاستقبال النساء والأطفال ضحايا العنف بالمحاكم، وكذلك على توفير الإعتمادات المالية الضرورية.

تعليق:

من أجل ضمان حقوق الفئات الهشة، تواصل وزارة العدل والحريات جهودها باتخاذ عدد من التدابير الرامية إلى استكمال إحداث الخلايا المكلفة بالنساء والأطفال ضحايا العنف بكل محاكم المملكة ومدها بالتجهيزات اللازمة والموارد البشرية الضرورية، حيث تم تعيين مساعدات ومساعدين اجتماعيين جدد لهذه الغاية.

برنامج رقم 3 : المواكبة والقيادة

1. استراتيجية البرنامج

أ. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة:

يتمثل هذا البرنامج في عصرنة أساليب الإدارة القضائية من خلال عقلنة تدبير مواردها البشرية والمادية مع الارتكاز على استخدام التكنولوجيا الحديثة كخيار استراتيجي من أجل تحقيق العدالة الرقمية والحوسبة الشاملة للإجراءات، والنهوض بالبنية التحتية للمحاكم لتوفير ظروف ملائمة للعمل والاستقبال. ويتم تحقيق هذا البرنامج اعتمادا على محورين أساسيين:

- ✓ تدبير الوسائل والموارد؛
- ✓ دعم الإدارة المركزية والمحاكم .

ب. المتدخلون في القيادة

- ✓ مديرية الموارد البشرية؛
- ✓ مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات؛
- ✓ مديرية الدراسات والتعاون والتحديث؛
- ✓ مديرية الميزانية والمراقبة .

ت. أهداف ومؤشرات قياس نجاعة أداء البرنامج

الهدف 1. تدعيم الموارد البشرية بعناصر متخصصة

المؤشر.1. نسبة توظيف القضاة:

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	%0.0	%3.5			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب نسبة توظيف القضاة مقارنة بالسنة الفارطة (مع الأخذ بعين الاعتبار سنة 2014 كسنة مرجعية).

مصادر المعطيات:

مديرية الموارد البشرية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على المناصب المالية الجديدة.

تعليق:

تهدف وزارة العدل والحريات إلى تحسين جودة خدمات الإدارة القضائية من خلال احترام المعايير الدولية، وخاصة في الجانب المتعلق بتوفير العدد الكافي من القضاة، لما يشكله هذا العنصر من أهمية بالغة في منظومة العدالة .

المؤشر 2. نسبة توظيف الموظفين؛

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 4.5	% 2.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب نسبة توظيف الموظفين مقارنة بالسنة الماضية (مع الأخذ بعين الاعتبار سنة 2014 كسنة مرجعية).

مصادر المعطيات:

مديرية الموارد البشرية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على توفير المناصب المالية الجديدة.

تعليق:

من أجل الرقي بالإدارة القضائية، تعمل وزارة العدل والحريات على توظيف الموارد البشرية المتخصصة تلبية للمقتضيات التي تضمنها ميثاق إصلاح منظومة العدالة بهدف تحقيق النجاعة في الأداء.

الهدف 2 تأهيل الموارد البشرية

المؤشر.1. نسبة القضاة المستفيدين من التكوين المستمر :

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	%1.3	%20.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب نسبة القضاة المستفيدين من التكوين المستمر مقارنة بمجموع القضاة.

مصادر المعطيات:

مديرية الموارد البشرية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على توفير الإعتمادات المالية لإبرام اتفاقيات مع جهات مختصة بالتكوين بهدف الرفع من أداء القضاة ومواكبة المستجدات.

تعليق:

إن وزارة العدل والحريات بصدد بناء مقر جديد للمعهد العالي للقضاء، يستجيب للمعايير الدولية يخصص لمجال تكوين وتأطير القضاة وذلك بهدف الرفع من مستوى أداء القضاة.

المؤشر 2. نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر:

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	%22.00	%25.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر مقارنة بمجموع الموظفين.

مصادر المعطيات:

مديرية الموارد البشرية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

إن تطور التكوين المستمر للموظفين رهين بتوفير مقر خاص لتكوين موظفي كتابة الضبط وكذا الإعتمادات المالية الضرورية.

تعليق:

من أجل تمكين موظفي وزارة العدل والحريات من مواكبة المستجدات وتحسين كفاءاتهم، فإن الوزارة بصدد إنشاء مدرسة لتكوين موظفي كتابة الضبط.

المؤشر 3. عدد أيام التكوين الأساسي لكل موظف :

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
عدد	50	65			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد أيام التكوين الأساسي على عدد الموظفين الجدد.

مصادر المعطيات:

مديرية الموارد البشرية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على إنشاء مدرسة خاصة بموظفي كتابة الضبط.

تعليق:

من أجل تمكين موظفي وزارة العدل والحريات من مواكبة المستجدات وتحسين كفاءاتهم، فإن الوزارة بصدد إنشاء مدرسة لتكوين موظفي كتابة الضبط.

المؤشر 4. حصة ميزانية الوزارة المخصصة للتكوين من كتلة الأجور :

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
عدد	%0.9	% 1.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب الميزانية المخصصة للتكوين مقارنة بكتلة الأجور .

مصادر المعطيات:

مديرية الموارد البشرية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على توفير الإعتمادات المالية الضرورية.

تعليق:

من أجل تمكين قضاة وموظفي وزارة العدل والحريات من مواكبة المستجدات وتحسين كفاءاتهم، فإن الوزارة بصدد إنشاء معهد متخصص للقضاة ومدرسة لتكوين موظفي كتابة الضبط وإعادة النظر في برامج التكوين.

الهدف 3 حسن توزيع الموارد البشرية

المؤشر.1. إعادة انتشار الموظفين :

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 0.00	%1.4			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد الموظفين الذين تمت إعادة انتشارهم مقارنة بمجموع الموظفين.

مصادر المعطيات:

مديرية الموارد البشرية

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

إن إعادة انتشار الموظفين رهين بتحديد الخصاص وكذلك الوفرة بالإضافة إلى إخراج مرجع الوظائف والكفاءات إلى حيز الوجود.

تعليق:

في إطار الجهود المبذولة من طرف وزارة العدل والحريات الرامية إلى تحقيق النجاعة في أداء المرفق القضائي، فإن هذه الأخيرة منكبة على القيام بدراسة بالموازاة مع مقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، من أجل إعادة انتشار الموظفين ترشيدا لاستعمال الموارد البشرية.

الهدف 4 مواكبة ودعم المحاكم

المؤشر.1. نسبة تغطية المحاكم بوسائل وتطبيقات معلوماتية جديدة :

المؤشر1.1 .نسبة تغطية المحاكم من البنية التحتية المعلوماتية

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 80.00	%85.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد المحاكم المتوفرة على بنية تحتية معلوماتية مقارنة بمجموع المحاكم.

مصادر المعطيات:

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على تفعيل مقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وخاصة الشق المتعلق بإعمال المحكمة الإلكترونية.

تعليق:

في إطار تحديث الخدمات المقدمة من طرف وزارة العدل والحريات، ومواكبة للإصلاحات التي يشهدها القطاع ، فإن الوزارة منكبة على توفير الشروط اللازمة لتفعيل المحكمة الإلكترونية.

المؤشر1 .2: نسبة تغطية المحاكم من العتاد المعلوماتي

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 70.00	% 80.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد المحاكم المتوفرة على عتاد معلوماتي مقارنة بمجموع المحاكم.

مصادر المعطيات:

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على تفعيل مقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وخاصة الشق المتعلق بإعمال المحكمة الإلكترونية.

تعليق:

في إطار تحديث الخدمات المقدمة من طرف وزارة العدل والحريات، ومواكبة للإصلاحات التي يشهدها القطاع ، فإن الوزارة منكبة على توفير الشروط اللازمة لتفعيل المحكمة الإلكترونية.

المؤشر 1. 3: نسبة تغطية المحاكم من التطبيقات المعلوماتية

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 55.00	%65.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد المحاكم المتوفرة على تطبيقات معلوماتية مقارنة بمجموع المحاكم.

مصادر المعطيات:

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على تفعيل مقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وخاصة الشق المتعلق بإعمال المحكمة الإلكترونية.

تعليق:

في إطار تحديث الخدمات المقدمة من طرف وزارة العدل والحريات، ومواكبة للإصلاحات التي يشهدها القطاع ، فإن الوزارة منكبة على توفير الشروط اللازمة لتفعيل المحكمة الإلكترونية.

المؤشر 2.: نسبة البنايات الملائمة

المؤشر 1.2.: نسبة بنايات محاكم الاستئناف الملائمة

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 38.00	%57.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد محاكم الاستئناف المتوفرة على بنايات ملائمة مقارنة بمجموع محاكم الاستئناف.

مصادر المعطيات:

مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على توفير الاعتمادات المالية اللازمة للقيام بصيانة وبناء محاكم لائقة.

تعليق:

مواكبة للإصلاحات التي تشهدها وزارة العدل والحريات ،فإن هذه الأخيرة بصدد القيام بدراسة حول الشروط اللازمة لتوفير محاكم ملائمة وفق المعايير الدولية من خلال تنميط أصناف المحاكم.

المؤشر .2.2: نسبة بنايات المحاكم الابتدائية الملائمة

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 44.00	%64.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد المحاكم الابتدائية المتوفرة على بنايات ملائمة مقارنة بمجموع المحاكم الابتدائية.

مصادر المعطيات:

مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على توفير الاعتمادات المالية اللازمة للقيام بصيانة وبناء محاكم لائقة.

تعليق:

مواكبة للإصلاحات التي تشهدها وزارة العدل والحريات ،فإن هذه الأخيرة بصدد القيام بدراسة حول الشروط اللازمة لتوفير محاكم ملائمة وفق المعايير الدولية من خلال تنميط أصناف المحاكم.

المؤشر 3.2.: نسبة بنايات مراكز القضاة المقيمين الملائمة

الوحدة	الإنجاز 2014	التوقع 2015	التوقع 2016	التوقع 2017	القيمة المستهدفة
نسبة	% 20.00	%26.00			

توضيحات منهجية:

يتم الحصول على هذا المؤشر باحتساب عدد مراكز القضاة المقيمين المتوفرين على بنايات ملائمة مقارنة بمجموع مراكز القضاة المقيمين.

مصادر المعطيات:

مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

حدود و نقاط ضعف المؤشر:

يتوقف تطوير هذا المؤشر على توفير الاعتمادات المالية اللازمة للقيام بصيانة وبناء مراكز للقضاة المقيمين لتوفير الظروف الملائمة للعمل ولاستقبال المتقاضين .

تعليق:

مواكبة للإصلاحات التي تشهدها وزارة العدل والحريات ،فإن هذه الأخيرة بصدد القيام بدراسة حول الشروط اللازمة لتوفير محاكم ملائمة وفق المعايير الدولية من خلال تنميط أصناف المحاكم.